

دراسات المبلغ الجماهيري: التشابه والاختلاف و مستوى التحليل *

بقلم شارلز ويتني

ترجمة سعيد بومعيزة

منذ سنوات خلت، اشتغل الكاتب في جريدة صباحية كانت تغطية الأخبار الداخلية فيها تنقسم، حسبما جرت العادة، إلى قسم الأخبار المحلية - مسؤول عن جمع وكتابة وتحرير الأخبار حول المدينة والمقاطعة مكان طبع الجريدة، وقسم الأخبار الجهوية مسؤول عن إنتاج الأخبار حول باقي الولاية (واحدة من بين الولايات المتحدة: المترجم). في مستهل ظهيرة أحد الأيام، وحوالي سبع ساعات قبل موعد طبع الجريدة، قفزت امرأة، انتحار ظاهري، من على جسر إلى النهر الذي يسد مسد تخم المقاطعة مكان طبع الجريدة والمقاطعة المجاورة. عند وصول تقرير الشرطة عن طريق الراديو، أرسل مصور إلى مكان الحدث. ولم يرسل أي مخبر صحفي. وكان محرر الأخبار المحلية ومحرر الأخبار الجهوية يستمعان إلى راديو الشرطة لمعرفة من أي مقاطعة ستنتشل

جثة المرأة، إذا كان الإنتشال من جهة المقاطعة «المحلية» فذلك يجعلها من إختصاص قسم الأخبار المحلية، وإذا تم الإنتشال من جهة المقاطعة المجاورة فيجعلها من إختصاص قسم الأخبار الجهوية. وبعد انقضاء ثلاث ساعات من الوقت، انتشلت جثة المرأة من جهة المنطقة المحلية.

إن سياسة المنظمة * الخاصة بتوزيع الموارد لجمع الأخبار يمكن أن يتم رسمها وفق طرق مختلفة؛ بالنسبة للجرائد، يكون التقسيم الرئيسي في الغالب على أساس جغرافي: قسم الأخبار المحلية، وقسم الأخبار الجهوية، وقسم الأخبار الوطنية، وقسم الأخبار الدولية. والقرارات الخاصة بمثل هذا التوزيع إذا ما أمكن تحديدها أساسا داخل منظمة بذاتها، قد يكون مثل هذا القرار غير مفهوم في بعض الحالات المحددة، فذلك يمثل مشكلا عمليا للصحفيين، بكل تأكيد، بيد أنه يمثل، أيضا، مشكلا منهجيا للباحثين وهو واحد من بين المشاكل التي تود هذه الورقة معالجتها. إنه مشكل مستوى تحليل.

إن المشكل المنهجي الثاني يكمن في تقييم التشابهات والإختلافات في الأبحاث حول المبلغين الجماهيريين (1). إن مسألة تحديد وإيجاد التشابهات والإختلافات هي من صميم القيام بأي بحث؛ حيثما نبحت ونجد تشابه أو نمطا، نؤولهما كبنية أو كنسق؛ على أية حال، كثيرا ما يبدأ الباحث بترقب الإختلافات التي يمكن أن تفسر ببعض الإفتراضات البحثية؛ والتباين

(الإختلافات) في بعض المتغيرات التابعة يمكن أن يفسر بالتباين (الإختلافات) في بعض المتغيرات المستقلة (أ)، إذا حصل وأن وجدت هذه الإختلافات وتتغير ترابطيا كما هو متوقعا، معنى ذلك أنها تحمل دلالة بالنسبة للباحث. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فتشكل إذن إشكالية. وهناك أنواع أخرى من الإنشغالات الخاصة بالإختلاف والتشابه التي تشكل إشكالية في الأبحاث حول المبلغين. العديد منها مناقشة فيما سيلي. ولها صلة بالمشكل الأولي المقترح من طرف هذه الورقة، أي ذلك المتعلق بمستوى التحليل.

إن الأفكار التي تود هذه الورقة دراستها هي أفكار بسيطة نسبيا. إنها تلك الطرائق التي بواسطتها اخترنا، على مر العشرات الثلاث الماضية، دراسة مواقف، وممارسات، وسياقات عمل المبلغين الجماهيريين، طرائق تحجب، بالضرورة، عن نظر الباحثين جوانب الأهمية التي تتضمنها دراساتهم. من جهة أولى، كثير من العمل القيم الحديث في الحقل كان الدافع من ورائه نقل مستوى التحليل إلى درجة أعلى من مستوى العمل السابق؛ ومن جهة ثانية، على أية حال، فإن بحثا حديث العهد عن «البنية» قد يترك أعقابه طمس إختلافات هامة وحقيقية حيثما لا إختلاف يبدو ظاهرا.

مستوى التحليل:

لقد حاجج تعليقان حديثان (Hirsch, 1977; Dimmick, 1978) بما مفاده أن

إحداث تكامل لدراسات المبلغ الجماهيري بحسب مستوى التحليل هو أمر مفيد. إذ يقترح (Hirsch 1973: 13) أن «مبدأ الفردانية» قد عرقل دراسة المبلغ من خلال خلط مفهومي التنظيم الداخلي والوظيفة المؤسسية. ويدعو إلى النظر في المستويات المهنية، والمستويات التنظيمية، والمستويات المؤسسية على انفراد. مثلاً، يقسم (Dimmick 1978) مستويات التحليل لدراسات المبلغ، بدقة أكثر، إلى ثمانية مستويات متدرجة، من المستوى فيما بين الأفراد إلى المستوى المجتمعي، ويحتاج في صالح البحث عبر مستويات تحليل عدة في آن واحد. وبالنسبة للأغراض الحالية، تكفى الإشارة، كما يفعل Hirsch، إلى أنه في كثير من الأحيان يظهر الباحثون غير واعيين بكونهم يعملون في أكثر من المستوى الواحد على حدة. العمل هكذا، يعرض الباحثين إلى مزالق يتحملون عواقبها وحدهم.

التشابه والاختلاف:

إن مراجعة الأدبيات هذه تحدد على نحو إعتباطي تاريخ دراسات المبلغ الجماهيري بعام 1950 تاريخ نشر دراسة الحالة الرائدة لـ DAVID MANNING WHITE بعنوان (السيد حارس البوابة) (MR GATES) حول محرر شريط البرقيات الخبرية بـ PEORIA، ILLINOIS. فهي أول دراسة تطبق مفهوم (LEWIN 1947) «حارس البوابة» على عملية انتقاء الأخبار، إذ إختارت كسياق بحث حالة مثالية تقريبا لدراسة انتقاء الأخبار، وبقدر ما

هي دراسة فردية، فإن الفرد الملاحظ والمستجوب يسهل أمر التحقق من الانتقاء الذي يتم على مستوى المنظمة بأكملها، وهكذا فهو يدرس مستويين من التحليل معا وفي آن واحد. علاوة على ذلك، تضمن تحليل WHITE لباب أفكار عديدة، وبخاصة تقييدات المحيط مثل مساحة الأخبار، وقلة الوقت، وأثر محتوى المعيارية والمطابقة على الأخبار، وذلك حفز القيام بأبحاث أخرى من طرف باحثين آخرين. إلا أن WHITE أصيب بخيبة أمل جراء نتيجة غير متوقعة مفادها أن انحيازات «حارس البوابة» تدخلت في عملية إنتقاء الأخبار. وتشير ملاحظة WHITE الختامية (1950: 390) إلى أنه «من خلال دراسة الأسباب الظاهرة «لحارس البوابة» في رفضه القصص الخبرية من وكالة الأنباء IPA نرى كم هو ذاتي إلى أبعد الحدود، وكيف أن تبليغ الأخبار تركز في الواقع على مجموعة من المواقف والخبرات والتوقعات الخاصة بـ «حارس البوابة».

إن إستغراب WHITE المتولد من هذه النتيجة لجدير بالإهتمام. في المقام الأول، إن الدراسة الأصيلة لحارس البوابة هي دراسة لا نظرية ولا تاريخية بشكل ملفت للإنتباه. هناك حاشيتان فقط قدمهما LEWIN، على سبيل المثال، وفقرة مقتبسة لـ W. SCHRAMM تشير إلى أن هناك عددا من الخيارات المتنوعة التي يجب القيام بها لتبليغ رمز من مرسل إلى متلقي. في سياق كهذا، إذن، سيما في وقت كانت فيه الصحافة «الموضوعية» تمثل

قاعدة للسلوك بالنسبة للصحفيين والباحثين الذين يدرسونهم، فإن الإستغراب يبدو ملائما.

فضلا عن ذلك، وعندما يقوم المرء بدراسة حالة الأولى من نوعها، على شخص واحد، فإن أي تقييم منهجي خارجي للاختلاف والتشابه، سواء تعلق الأمر بنموذجية حارس البوابة أو بالوظيفة المؤسسية ذاتها، هو تقييم صعب؛ فالباحث يتكل على توقعاته الشخصية. في هذا المقام، أقر WHITE بأن «حارس البوابة» قد لا يكون ممثلا، إلى حد ما، لكل محرري شريط برقيات الخبرية الواردة على الجرائد، إلا أنه وبسبب ما سبق فإن توكيده لـ «الذاتية» هو توكيد غير مؤهل نسبيا. فهو بالتالي يتوقع أن النتيجة الخاصة بالإنثناء الذاتي للمحررين ستنطبق على المحررين الآخرين ويكون خاصة ونمطا في إنثناء الأخبار، على الرغم من أن الأنماط الفردية للإنثناء قد تختلف بسبب الاختلافات الفردية عند كل محرر. وعليه، فإن «نمط الخاصية» قد يكون هو السمة الأهم، إذا ما كان التحليل هو السلوك الفردي.

وفي ناحية ثانية، فإن صاحبا مقالين رجعا، كل واحد على حدة، إلى دراسة WHITE ولاحظا أن بيانات WHITE ذاتها تناقض النتيجة الخاصة بالإنثناء الذاتي كموضوع ذي أهمية أساسية في دراسة حارس البوابة إذ أشار كل من (1977) SHAW وMcCOMBS، و (1977) HIRSCH إلى أن البيانات ينبغي إعادة تفسيرها على مستوى أعلى من مستوى تفسير WHITE. ذلك المستوى الأعلى هو المنظمة، وبالتحديد فإن موضوع الخلاف

يكمن في خصائص «مدخلات» الأخبار و«المخرجات» التي عاجلها «السيد حارس البوابة». أشارت كلتا الدراستان إلى إتساق واضح أو تشابه في حصص الأخبار في بعض فئات المحتوى المعروضة على المحرر، والحصص التي انتقاها كأخبار. وكان WHITE قد قدم هذه البيانات ولكنه لم يعلق عليها. ويشير SHAW و McCOMBS في إعادة تحليلهما لبيانات WHITE إلى أن معامل ارتباط النظام التصنيفي لـ SPEARMAN بين حصص الأخبار في سبع فئات محتوى معروضة على المحرر والحصص التي انتقاها في الفئات هو 64.؛ ولما أعيدت دراسة WHITE سبعة عشر سنة فيما بعد حول نفس المحرر (SNIDER, 1967)، فإن معامل ارتباط SPEARMAN إرتفع إلى 80. (في غضون تلك الفترة استغنت الجريدة عن خدمة شريط البرقيات الخبرية).

ماذا أدى به HIRSCH و SHAW و McCOMBS إلى الرجوع إلى الدراسة، بعد مرور ربع قرن من تاريخ نشرها، يقر كل واحد منهم بأن بيانات WHITE تفيد معنى أكثر عندما تفسر على مستوى تحليل أعلى من المستوى الأصلي. يلاحظ (HIRSCH 1977: 22 - 23) أنه عندما ينقل مستوى التحليل من القرار الفردي بشأن قصة فردية مرسلة إلى مستوى «صنع القرار» بشأن المجموع الكلي للأخبار، أي بمعنى، من المنطق أو اللامنطق الفرديين إلى «المنطق التنظيمي» أو السياق الذي تتخذ فيه القرارات الفردية، فإن سياق البيانات ذات الأهمية ينتقل أيضا. إن إنتباه HIRSCH لاستعادة الأحداث قد صقله جيل من الباحثين الذين درسوا مؤسسات الأخبار

كمنظمات (أنظر TUCHMAN, 1972, 1973, 1978؛ و GIEBER, 1956). من ناحية ثانية، فإن SHAW و McCOMBS يرجعان إلى البيانات من أجل بيئة على «تحديد محاور الأخبار» (AGENDA SETTING)؛ فبيانات WHITE تتلاءم مع افتراضات ذلك النموذج إذا ما تم اعتبار حصص القصص الخبرية في فئات محتوى الأخبار المعروضة على المحرر أولويات في «تحديد محاور الأخبار» وحصص الإنتقاء الخاصة بالمحرر يتم أخذها على أنها انعكاس لتحديد الشخصى لمحاور الأخبار. وبما أن المحرر، علاوة على ذلك، هو أيضا قيد تحديد «محاور أخبار» من أجل جمهور نهائي، بمعنى أنه يعمل كمنظمة، فلدينا هنا مثال عن «تحديد محاور الأخبار» ذي مستوى تحليل أعلى مما هو جاري بالنسبة لنموذج «تحديد محاور الأخبار».

بطبيعة الحال، فإن نقل مستوى التحليل الخاص بمجموعة بيانات كهذه قد يؤدي إلى خلط. إذ تشير الملاحظة المباشرة (مثل تلك التي قام بها BAGDIKIAN, 1971: 99-103) إلى أن القرارات الفردية لانتقاء الأخبار تتخذ في تسلسل خطي، حالما تصل المادة الخبرية عن طريق شريط وكالات الأنباء وبسرعة فائقة (فإن حارس البوابة المحنك والمجرب في حاجة إلى ثانيتين حتى عشر ثواني لكي يمعن النظر في كل قصة، ويقرر إذا كان سيستعملها أم لا، ثم يأمر بكتابة التغييرات في القصص التي انتقاها)؛ فضلا عن ذلك، وأخذا بعين الإعتبار طبيعة إرسالات وكالات الأنباء البرقية وطبيعة إنتاج الأخبار (عودة إلى المستوى التنظيمي)، من الجائز أن يكون

لوقت الإرسال علاقة باحتمال متحيز لتضمين القصص في فئات محتوى محدد، فوقت الإرسال معروف عنه ارتباطه بانتقاء مفردة ما من القصص الخبرية، وبالتالي فإن المواد المرسله في وقت مبكر من الأرجح انتقاؤها (BAGDIKIAN, 1971؛ HVISTENDAHL, 1961 و TROLDAHL و JONES)؛ على سبيل المثال، قد يتم إنتقاء «الأخبار الدولية» في وقت مبكر، نظرا لصلة الولايات المتحدة الوثيقة بالأخبار الدولية اليومية، ونفس الشيء قد ينطبق على القصص الخبرية ذات الإهتمام الإنساني المحررة في اليوم السابق والمرسله على مهل (2).

للإحتراز من مثل هذه الاحتمالات عالج BECKER و WHITNEY (قيد النشر) عن طريق التجريب حصص محتوى في مجموعتين لمادة شريط البرقيات الخبرية اليومي تتضمن 98 مقالا خبريا في كل مجموعة؛ في واحدة من المجموعتين، كانت حصص المحتوى مشابهة لشريط برقيات خبرية «عادي» ، بمعنى أن عددا كبيرا من القصص وبنسب متفاوتة تعلقت بالأحداث الدولية والوطنية والسياسية وعددا صغيرا وبنسب متفاوتة تعلقت بأحداث عالم الشغل والحوادث والكوارث والجريمة، بينما في المجموعة الثانية، حالة غير «سوية»، ظهرت نسب متساوية من القصص في كل واحدة من فئات المحتوى السبع. ووافقت عينة مكونة من 46 محرر تلفزيون وجريدة محترف على إنتقاء 21 قصة من كل مجموعة، بنظام إداري متباين التنظيم. فالنتائج يمكن أن تفسر بصفة متباينة. من جهة، تبدو الانتقادات

ذات خاصية بنيوية؛ في الحالة الغير سوية أو المتوازنة، هناك ست قصص فقط (6.1 بالمائة) لم ينتقها أي محرر، وسبع قصص فقط (7.1 بالمائة) تم انتقاؤها من طرف حوالي نصف المحررين، والقصة الأكثر انتقاء اختيرت من قبل 83 بالمائة من المحررين؛ أما في الحالة السوية أو الغير متوازنة، قصتان فقط (2.1 بالمائة) لم ينتقهما أي محرر، ولكن 24 قصة (24.1 بالمائة) تم انتقاؤها من طرف نصف المحررين، واختار 78 بالمائة من المحررين القصة الأكثر تفضيلاً. هكذا، يبدو أن المعالجة قد أدخلت بعضاً وليس مقداراً كبيراً من البنية في مهمة الانتقاء.

بالرجوع إلى الانتقاعات الأصلية وتفحص القصص الخبرية الفردية، على أية حال، يمكن الإقرار بفكرة «الخاصية البنيوية المنمطة». إلا أن دراسة معامل الارتباط، في الحالة «السوية» بين نسب القصص الواردة وتلك التي تم انتقاؤها في فئات المحتوى تكتسي دلالة خاصة، لأنها تظهر علاقة ترابطية موجبة قوية ($PEARSON\ r = -.71$)؛ حيث أن نسب القصص الواردة في الحالة «الغير سوية» أو المتوازنة هي غير متباينة، ولا يمكن تقدير المقارنة حسابياً. وإذا ما تم ربط النسب من المجموعة «السوية» بانتقاعات من المجموعة «الغير سوية»، مع ذلك، كمقياس للدرجة التي بها يقدر أثر شريط البرقيات الخبرية السوية على انتقاء الأخبار، فإن معامل الارتباط سالب وعدم الدلالة ($PEARSON\ r = -.41$) فضلاً عن ذلك، عندما تتم مقارنة نسب الإنتقاء للمحررين على أفراد في الحالات المتوازنة واللامتوازنة، فإنها تبدو

غير مترابطة تقريبا (PEARSON $r = -.05$, n.s.) . وتشير النتائج، إذا ما أخذت بعين الاعتبار معا، إلى أن البنية الأولية للأخبار الواردة، إذا ما كانت هناك بنية، تلمح إلى المحررين بأولويات المنتج، وأن التلميح يكون أقوى من «القيم الخبرية» المستدمجة كما هو جلي من خلال غياب العلاقات الترابطية فيما بين الأفراد عبر معالجاتهم للقصص الخبرية. وهكذا، بينما توجد بالتأكيد بعض الاختلافات، بمعنى الخاصية البنيوية وربما «التحيز» في الانتقاء الفردي، فإن ذلك يكون أقل تأثيرا من التشابه الظاهر عبر مستويين من التحليل.

لقد سبقت الإشارة إلى أن المنهجية ذاتها تؤثر على تقييم التشابه والاختلاف حتى داخل مستويات التحليل. في تحليل المتغيرات، يخصص تسليط الضوء على علاقة التباين على مستوى متغير واحد أو مجموعة من المتغيرات تم تحديدها كـ «مستقلة» مع التباين الحاصل في بعض المتغيرات أو في مجموعة من المتغيرات تمت تسميتها كـ «تابعة». عندما لا يحدث تغيير في «المتغير» سواء المستقل أو التابع على حد سواء، فيعتبر الباحث، بصفة عامة، نتيجة البحث كأشكالية، ويجد طريقة ما يجعل بها المتغيرات قابلة للتغيير مرة ثانية، أو يتجاهل البيئة على عدم التغيير وينتقل إلى بعض جوانب الدراسة الأخرى حيث توجد التغييرات. ان العمل بهذه الكيفية يعرض الباحث إلى مخاطر إغفال أو سوء تقدير معنى وأهمية بيئة النتيجة.

إن مثالا عن عمل تحليلي للمحتوى يتبادر إلى الذهن وسيتم النظر فيه

بالرغم من الافتراض الذي مفاده أن المحتوى يعكس الممارسة التحريرية في العديد من الحالات صحيح على نحو غامض وحسب. ففي محاولة تهدف إلى الكشف عما إذا كان برنامج Eyewitness News في القناة TV - WABC، في أبريل وماي 1973، يختلف بشأن الأخبار المباشرة، مقارنة مع قنوات تلفزيونية أخرى، قام (1975) LOMETTI و WURTZEL و DOMINICK بتحليل عينتين أسبوعيتين لأخبار كل قناة من القنوات التلفزيونية؛ وكان همهم أساسا يتمثل في معرفة ما إذا كان برنامج Eyewitness News (WABC) يقدم عنفا، أو أفلاما، أو قصصا ذات اهتمام إنساني، أو «تفاعلية» مع الجمهور بصفة أكثر من الأخبار المباشرة في محطات أخرى. إن تحليل التفاوت في المتوسط الحسابي للدقائق المكرسة لكل فئة محتوى أظهر اختلافات ذات دلالة إحصائية في 5 من بين 6 فئات محتوى دراستهم. (أنظر الجدول 13.1).

جدول 1. 13 مجموع الأوقات المقضية في فئات المحتوى المنتفاة (بالدقائق)

الفئة	WABC (ن = 10)	WNBC (ن = 10)	WCBS (ن = 10)	* P
الأخبار المثينة	270.3 (1)	243.6 (1)	245.0 (1)	n.s
التحقيق القصير	76.2 (3)	102.8 (2)	65.0 (2)	.05
العنف	76.8 (2)	33.3 (3)	51.5 (3)	.05
الأخبار الطريفة	27.2 (5)	10.4 (4)	9.6 (4)	.06
الأخبار ذات الاهتمام الإنساني	31.8 (4)	7.8 (5)	8.5 (5)	.05
التفاعل	1.2 (6)	1.0 (6)	6.2 (6)	.01

ملاحظة: P * تقدير الإحتمال المبني على تحليل التباين في متوسطات الجدول. والأرقام بين قوسين هي تسلسل مرتبة العصور.

المصدر: J. DOMINICK, A. WURTZEL, and G. LOMETTI, "TELEVISION JOURNALISM versus SHOW BUSINESS: A CONTENT ANALYSIS OF EYEWITNESS NEWS," JOURNALISM QUARTERLY 52: 213 - 218. Used by permission.

إن النقطة التي تغفلها الدراسة، مع ذلك، هي التشابه الصارخ في ما بين انتقاء الأخبار - بنيات الانتاج في المحطات الثلاث. لو تتم معالجة الدقائق المكرسة لكل فئة كمراتب، فإن معدل SPEARMAN r بالنسبة لكل زوجين من المحطات الثلاث (KEWDALL'S W) هو 95. ، والقراءة بهذا الشكل، تظهر أن البيانات تحتاج بقوة في صالح بنية معيارية لآخبار التلفزيون وليس

في صالح الاختلافات في ما بين المحطات؛ إذ تتلاشى الاختلافات بالمقارنة مع التشابهات.(3) وهذا لا يعدو أن يكون أكثر من مجرد مسألة تفسير. ويتعلق الأمر بمستوى التحليل في المقام الأول. إن DOMINICK et al كانوا يبحثون عن الاختلافات في سلوك المنظمات الثلاث. وإعادة التحليل هي خطوة تقدم أكثر في اتجاه تحليل المادة ككتلة؛ فهي تبحث في التشابه البنيوي على المستوى ما فوق التنظيمي، و«المؤسستي».

إن السبب في قيام الباحث بأي نوع من أنواع التحليل يتوقف بشدة على المستوى الذي يريد أن يعمل فيه وعلى توجهه النظري، كما سيوضح لاحقاً. على العموم، فإن الحاجة التي ينبغي تقديمها تكمن في أن الأفضل بالنسبة لجميع الباحثين، ويقدر ما تسمح به نتائجهم، أن ينتبهوا إلى التشابهات والاختلافات في مستوى التحليل الذي يقع فوق مستوى نقطة مركز اهتمام عملهم ويحاولون تفسير التشابهات والاختلافات في مستوى التحليل الذي يقع أسفل مستوى نقطة مركز اهتمام عملهم. فضلاً عن ذلك، فهناك مشكل محدد يكشف عن نفسه عندما يتعلق الأمر بالباحث المحلل للمتغيرات: في مثل هذه الدراسات، فإن البحث بطبيعة الحال هو بحث عن الاختلافات، والهدف هو الحصول على اختلافات ذات دلالة إحصائية، والجري وراء الاختلافات في مثل هذه المقتربات هو أمر مشير، لأن منطق البحث يتطلب الاختلافات من أجل نتائج مهمة. فالمرء لا يستطيع أن يبحث عن التشابهات لأن تلك التشابهات تستلزم قبول فرضية العدم؛ ولهذا السبب، فلا توجد أية

قواعد من أجل بيئة قوية، ولا مقاييس اختبار معتبرة.

هناك صعوبة أخرى تظهر في التحليل المتعدد التباين. إذ أن RUSSIAL (1978) و BEAM و BECKER، وهم يبحثون عن العلاقات الترابطية لأداء الصحفيين، مفهوم مؤسساتي، من خلال إعادة تحليل البيانات التنظيمية والجماعية التي تم جمعها بشأن The New England Daily Newspaper Survey (Ghiglione, 1973)، وجدوا أن واحدا فقط من بين 8 متغيرات جماعة الصحفيين، متوسط التعليم، له علاقة دالة بمؤشر أصحاب الدراسة الخاص بالأداء. ومع ذلك، من بين 21 متغيرا تنظيميا كان لـ 11 منها نفس العلاقة. وعندما قسم توزيع الجريدة إلى قسمين، الذي هو نفسه له علاقة بالأداء ($r = .24$ PEARSON)، من أجل البحث عن إختلافات أخرى، فإن القليل من المتغيرات التي لها علاقة بالأداء تتأثر، وتلك المتغيرات التنظيمية التي لها علاقة بالأداء الصحفي «النوعي» تبقى إلى حد ما على نفس العلاقة بغض النظر عن حجم الجريدة. مع ذلك، فإن محاولة تحليل المساهمات المستقلة لمتغيرات المنظمة في الدراسة اتضحت أنها مستحيلة لأن المتغيرات المستقلة في العديد من الحالات هي مترابطة بشدة؛ وهكذا، فإن المساهمات المستقلة التي قدمها، مثلا، المحررون الدائمون، وكبار المحررين، وملكية سلسلة الجرائد الكبرى، وسلسلة الجرائد الصغرى، والجريدة الواحدة في التحليل المتعدد الانحدار اتضحت أنها مستحيلة بسبب الشكل الاحصائي للخطية التسامتية المتعددة.

إن المشكل هو أن عددا من المتغيرات التنظيمية مترابطة في ما بينها إلى درجة عالية. في مثل هذه الحالات، فإن محاولة تقدير، وفق تحليلات الانحدار المتعدد التأثيرات المستقلة لأي واحد منها، مثل مستوى التعليم بالنسبة للذين وظفوا حديثا، هي مهمة مستحيلة، حيث أن تباينها مترابط مع التباين في مستوى عدد من العلاقات الترابطية الأخرى لـ «الأداء»، مثل عدد عنصر الاناث في هيئة التحرير. وبينما الخطية التساممية المتعددة هي في الواقع مشكل بحثي، فإنها أيضا، يمكن أن تكون نتيجة مهمة فائقة بحد ذاتها، لأنها تحدد البنية عبر المنظمات. بعبارة أخرى، فإن التوصل إلى نتيجة أن مجموعة من متغيرات المنظمة مترابطة في ما بينها يفسر بنية المنظمة، والأهم من ذلك، المؤسسة بلغة تلك المتغيرات المترابطة في ما بينها: (أنظر أيضا (DUBICK, 1978).

سبقت الإشارة إلى أنه في الدراسات التحليلية حسب المتغير يستطيع المرء أن يجعل المتغيرات تتباين، وذلك عندما يتصادف المرء باحتمال كون متغيراته لن تتباين، أي أنه ليس الإختلافات وإنما التشابهات هي التي قد تميز الوضعية. من الأهمية إعادة النظر في دراسة (POOL (1959 وSCHRAMM الكثيرة الذكر (ولكنها لم يعاد تجربتها إطلاقا)، بعنوان: «خيالات رجالات الإعلام والجمهور وتحرير الأخبار». إذ يشيران في المستهل إلى أن «خيالات المحرر الشخصية ليست، بالتأكيد، وحدها التي تؤثر على ما يكتبه. ان صحفيا محترفا صاحب التجربة يكون قد اكتسب سهولة كبيرة

في انتاج منتج معياري بالنسبة لكل نوع من الأنواع الكثيرة للقصة الروتينية التي تتشكل منها معظم الأخبار».

بعبارة وجيزة، فإن «الأخبار الحقيقية» منتج مؤسساتي متولد عن الروتينات. مع ذلك، فإن POOL و SCHRAMM كانا قد كلفا طلبة جامعة بوسطن، وليس الصحفيين المحترفين، بكتابة قصة واحدة من بين أربع قصص خبرية إنطلاقاً من نشرة الأحداث المقسمة إلى «أخبار حسنة - أخبار سيئة» وإلى أحداث بعيدة وأحداث محلية؛ وبعدئذ سئل الطلبة بخصوص ذكر أسماء جميع الأشخاص، المعروفين وغير المعروفين، الذين كانوا على بالهم وهم يكتبون القصص الخبرية، وأن يرتبوا كل شخص من بين أولئك الأشخاص على سلم مقياس متكون من ست نقاط بدءاً بـ «يوافق بشدة» إلى «ينتقد بشدة» فيما يخص أفكارهم بشأن موافقة أولئك الأشخاص أو عدم موافقتهم على ما كانوا يكتبونه. كما كان متوقعا، فإن الطلبة الذين كتبوا «قصصا ذات أخبار حسنة» أظهروا صورا موافقة أكثر (رغم أن الطلبة الذين كتبوا «قصصا ذات أخبار سيئة» أظهروا أيضا صورا بمتوسط يقع فوق النقطة الوسطية للمقياس، وهي نقطة تم إغفالها من قبل الكاتبين).

ولكن الخطوة الأهم جاءت فيما بعد. من أجل تفسير التباين بمعناه الأوسع واختبار فرضية مؤداها أن الأشخاص الحاملين لصور غير متطابقة (بمعنى صورة موافقة على «أخبار سيئة» أو صورة ناقدة لـ «أخبار سيئة») ذلك أوحى إلى POOL و SCHRAMM بتقسيم العينة إلى ثلاثة أقسام لتعطي

جماعات الصورة «المنوالية»، والمؤيدة بشدة، والناقدة بشدة؛ وتم إقصاء البيانات عن الستة وثمانين طالبا منوالا (ثلثا الأشخاص الذين جمعت بشأنهم بيانات قابلة للإستعمال)؛ وصنف باقي الطلبة 43 كـ «متطابقين»، بمعنى أنه كانت بحوزتهم صور ناقدة عن قصص خبرية سيئة أو صور مساندة عن قصص خبرية حسنة أو صور ناقدة عن قصص خبرية حسنة. إن ما يشير الانتباه هو أن التصنيف يبرز عدد الطلبة المتطابقين بحوالي ضعف الطلبة الغير متطابقين. وعرضت القصص الخبرية التي انتجها الطلبة المتبقون 43 على محكمين خبيرين لقياسها بواسطة تحليل المضمون الذي انتهى إلى نتيجة تدعيم الفرضية القائلة بأن الصور الغير متطابقة لها صلة بنقص في دقة نقل الأخبار.

لأسباب عديدة، يمكن مساءلة الصدق الداخلي للدراسة؛ ولعله من المفيد أكثر، بالرغم من ذلك، النظر في توضيح الكاتبين، في مستوى من التحليل أعلى من مستوى تجربتهما الذكية، وتقديم اقتراح مفاده أن الطلبة المنوالين 86 الذين لم يتم تحليل قصصهم الخبرية لأنهم لم يبرزوا صوراً مساندة أو ناقدة بشدة قد يشبهون إلى حد كبير الصحفي الأمريكي المحايد الذي كان سائداً في مرحلة أواخر الخمسينات وبداية الستينات. علاوة على ذلك، وكما يقترح (1975) DARNTON، يتجاهل POOL و SCHRAMM التأثيرات المعيارية لبنية قاعة التحرير؛ على الجماعة المرجعية المباشرة لمستخدمي الأخبار أن تعالج، بالإضافة إلى المصادر، رؤساء التحرير والمخبرين الصحفيين

الآخرين؛ والتنشئة الاجتماعية المهنية التي تتم في ميدان العمل؛ والبنية المعيارية «لكتابة القصص الخبرية». فكل واحد من هذه الأمور، من المعقول أن يحتاج المرء، تعمل على إضعاف أية إختلافات «طبيعية» من شأن جماعة مخبرين صحفيين مبتدئين جلبها إلى مهمة تحرير الأخبار؛ فالتشابهات ستطغى على أية إختلافات موجودة قبلها.

مستوى التحليل والبنية:

إن قسما، ولكن قسما فقط، من توسيع دراسة المبلغين الجماهيريين في الثلاثين سنة الماضية أو ما يقارب ذلك كان مطبوعا بالتحول الصاعد في مستوى التحليل، ابتداء من دراسات «حارس البوابة» الجزئية نسبيا WHITE (1950)، و SCHULMAN (1959) و POOL، مثلا، إلى دراسات «حراسة البوابة» التي تصبح فيها المنظمة حارس بوابة (أنظر، LICHTY، 1972 و BAILEY)، إلى دراسات مؤسساتية، ومن ثم، في بعض الحالات، إلى دراسات «الأنظمة الإعلامية» الشاملة (أنظر OLIEN، 1972 و TICHENOR و DONOHUE). في المستويات الأكثر شمولية، من الممكن جدا للمحلل أن يعمم حول الأفراد والمنظمات الإعلامية من خلال التحليل السيميويتيقي، أو التاريخي، أو الثقافي، بدراسة المحتوى أساسا؛ ان يفعل المرء هكذا فيعني أن المعايير والقيم والايديولوجية تصبح معزوة إلى

الممارسات (أنظر مثلاً، 1973، HALL) أو إلى «التعديلات التنظيمية» (McQUAIL, 1969). فالتحليلات التي تتم بهذه الكيفية هي بالضرورة تحليلات عامة (أنظر 1978، DIMMICK) لأن من جهة صعود سلم التسلسل الهرمي لمستوى تحليل عادة ما يفترض سواء التماثل في مستويين من التحليل أو، كما اقترحنا أعلاه، التقليل من أهمية البيئة مفترضاً أن عوامل أخرى في مستويات تحليل أخرى تضعف، وتعديل، أو تقضي على العلاقة المسلم بها.

إن الافتراض الذي مؤداه أن رسم خريطة مفاهيم في مستويين من التحليل قد يستلزم إجراءات مختلفة والتحديات ليست بدعة؛ إذ أكدها باحثون آخرون في الماضي ضمن الدراسات الإعلامية وبصفة خاصة في السلوك التنظيمي؛ يشير على سبيل المثال (HIRSCH, 1979: 19) إلى أن الاختلاف ما بين سوسيولوجية «المهنة» وبين سوسيولوجية «المنظمة» يرجع إلى ملاحظات في مستويات مختلفة داخل نفس المنظمة: «إن ما يفسره إمرؤ استبداداً أو تدخلاً موحى سياسياً ورقابة، ينظر إليه آخر على أنه معقول تماماً بلغة المبادئ والمنطق المتبعة في مستوى أعلى من المنظمة التي له بها ألفة».

إن هذا مشكل مستوى إلى حد ما، وهو جزئياً مشكل تعميم - تخصيص. فالحكاية التي حكيها في بداية هذه الورقة تفيدنا كمثال: إنه من المعقول

بالنسبة لمنظمة كي توزع مواردها لجمع الأخبار جغرافيا؛ أن تفعل هكذا يسهل تغطية واسعة، واتصال إقتصادي؛ أن ذلك قد يؤدي إلى حالات فردية لجمع أخبار منافية للعقل، وإلى «اللاعقلانية» في مستوى أسفل من التحليل فذلك ما يمكن البرهنة عليه بالرجوع إلى الحالات الفردية. مع ذلك، هذا معناه تبديل غير منصف للعام مقابل المحدد؛ يجب تقييم التشابه والاختلاف على نفس المستوى من التجريد. أن يشار إلى التشابهات عبر المنظمات في بث الأخبار التلفزيونية (FISHMAN, 1980؛ GANS, 1979؛ TUCHMAN, 1978) وأن يستنتج من هذا ومن بيئة أخرى بأن هذه الإعتبارات السياسية تضيف تحيزا بنيويا مؤسستيا بشأن بعض أنماط الأخبار قد يكون تجريدا، لكنه مستوى واحد من التجريد ويمس مستويين من التحليل.

زيادة على ذلك، فإن الممارسات المحددة بتماثلات بنيوية عبر مستويات تحليل تساعد جيدا على دراسة تقاطع المستوى. إذ استطاع WHITNEY (1978, 1981) أن يدرك التباينات في توزيع الموارد التحريرية تحت وطأة مستويات «ثقل إخباري» متزايدة في المستويات التنظيمية والفردية وكذا القصة الفردية؛ في أوقات الأخبار الكثيفة، يمكن أن تقدم هيئة التحرير في محطة إذاعية أو وكالة أنباء بتحويل الموارد من جهة إلى أخرى أثناء عملية تكليف المخبرين الصحفيين بكتابة القصص، بينما يستطيع المخبرون ورؤساء التحرير في الحال تطبيق عدد من الاستراتيجيات المختلفة على

القصص الخبرية الفردية أو تنوع طرائق فهم القصص الخبرية؛ على مستوى القصة الخبرية الفردية، وجد، وبخاصة في إحدى قاعات التحرير الإذاعية، أن هناك مقياساً أحادي البعد تقريباً لمعالجة القصة الروتينية. بدءاً بالأخبار «الممتازة»، ومروراً بإعادة الكتابة بدون معلومات جديدة، إلى إعادة الكتابة بمعلومات إذا كانت معلومات جديدة مزودة بصفة سلبية، إلى اللاحاح النشط على المزيد من المعلومات. ومع ذلك، يجب التأكيد من جديد على أن البحث عبر مستويات التحليل يستلزم القياس بنفس درجة التجريد كما هو الشأن في داخل مستويات التحليل. إن مناقشة اهتمامات أخرى بصياغة فرضيات المستوى - المتقاطع هي خارجة عن نطاق هذه الورقة؛ أنظر DIMMICK (1978).

الأبحاث الحديثة:

إن الفكرة التي مفادها أن «الكثير من الأخبار هي مصنعة، تنظيمية، مثل السباقية»، (HIRSCH, 1977: 15) تأخذ مكان فكرة قديمة مؤداها أن الأخبار وعلى نحو ما «تعكس» أو هي بمثابة «المرآة العاكسة» لبعض من الواقع الاجتماعي، ربما هي فكرة منتشرة دائماً وسط الصحفيين أكثر مما هي منتشرة وسط الذين يدرسونهم. في أماكن قليلة، عوّضت صورة «المرآة» بفكرة قائلة بأن الصحفيين يقومون بحمل المرآة العاكسة، أي أن «الأخبار هي

ما يصنعه الصحفيون» (STEWART, 1946؛ GEIBER, 1956). إن الصورة التي تفيد بأن الأخبار «مصنعة»، مع ذلك، أصبحت منتشرة بشكل واسع وسريعة نوعا ما، مثلما يوضحه مسح عناوين الكتب والمقالات الحديثة نسبيا: إذ شهدت العشرة الماضية نشر ما يلي: (YOUNG, 1973) و (COHEN, 1975) The Manufacture of News (صناعة الأخبار)؛ Newsmaking Making the Papers (الصنع الإخباري)؛ (ROSCHO, 1975) (صنع الجرائد)؛ (GOLDENBERG, 1975) Making the News (صنع الأخبار)؛ (ING, 1978) Making the News (صنع الأخبار)؛ (BANTZ et al., 1980) "The News Factory" (مصنع الأخبار). مع ذلك، قد يتراجع الاتجاه، لأنه تم استعمال أحسن ما يوجد من تراكيب العنوان - الكلمة وتبديلاتهما.

من ناحية ثانية، فإن الاستعارة الصناعية تخفي اختلافات مهمة ومتعددة في المقترَب. فبالنسبة للبعض، كان السبيل إليها يمر عن طريق أدبيات المنظمات الرسمية والسلوك الإداري. يعطي (HIRSCH, 1977) ملخصا عن مثل هذه الدراسات. وبالنسبة للبعض الآخر (BANTZ et al., 1980)، المرور هو عن طريق التوكيد على تكنولوجية إنتاج الأخبار. أما بالنسبة لمعظم الأعمال التي تقترب من المشكل إنطلاقا من هذه الأدبيات، فإن أساليب البحث في الغالب، كانت كمية، ويتم التوكيد في كثير من الأحيان على المقارنات الصورية، بخصوص البحث عن الإختلافات من أجل تفسير البنية. فضلا عن

ذلك، فإن الكثير من هذه الأعمال كان إداريا بالمعنى الواسع. وبينما كان القليل منها مدعوما بصفة مباشرة من قبل المنظمات أو المؤسسات الإعلامية، على العموم كانت طبيعة نقدها، إذا ما كان هناك أي نقد، نقدا محصورا؛ وحيثما يقدم نقد، فذلك يتم بالإشارة إلى أن أداء وسائل الإعلام يمكن تحسينه، وفق درجات، إلى حد بعيد داخل الاطارات المؤسسية الموجودة.

من ناحية ثانية، توجد آثار أخرى لاستعارة التصنيع، عبر علم الاجتماع التأويلي والمادي، وقد أختير هاذان المنظوران بصفة متزايدة في الأعمال الأمريكية الحديثة. بالنسبة لهاذين المنظورين، فإن فكرة الأخبار «المصنوعة» تحمل بالأحرى دلالات مختلفة. وبينما قد يساء إلى هذه المقترحات المختلفة من خلال وصفها مجتمعة، إلا أنه يمكن تقديم بعض التعميمات العامة بشأن هذه الدراسات (TUCHMAN, 1978؛ ALTHEIDE, 1979). بالنسبة لعلماء الاجتماع التأويليين (TUCHMAN و FISHMAN و LESTER و ALTHEIDE)، المتجذرين في أرضية علم الاجتماع الظاهراتي أو الاثنوميثودولوجي، فإن «بناء» الأخبار هو مظهر من البناء الاجتماعي للواقع وبالتالي للبناء الاجتماعي للأخبار. وهذا البناء هو عملية مستمرة، إنجاز عملي، يتم التوصل إليه من خلال التفاعل مع الأقران، وكبار مسؤولي المنظمة، ومصادر الأخبار. إن تحديدات الأخبار، كيف أن الأحداث تصبح أحداثا خبرية، هي متجذرة في أرضية الروتين اليومي، وهي «عادية» إلى درجة أن جميع خصائصها الأكثر صورية وعيانية تغفل وتطمس فعليا

(LESTER, 1980)؛ وتنعكس هذه الفكرة الرئيسية في مواضيع الأبحاث التي اختارها هؤلاء الباحثون، مثل روتينات الصحفيين وممارساتهم (TUCHMAN, FISHMAN, LESTER)، والاستجابة التنظيمية وما فوق التنظيمية للحوادث والفضائح (LESTER, 1974 و MOLOTCH) وتغطية الحركات الاجتماعية (GITLIN, 1980؛ TUCHMAN, 1978).

أساليب البحث هي كيفية، وتمثل إلى حد كبير في الملاحظة المباشرة والغير مباشرة وتحليل المحتوى الكيفي؛ يمثل هذه الأساليب، يكون الاختلاف والتشابه، ربما إلى حد أكبر في المقتربات الكمية، مركز اهتمام الملاحظ. فضلا عن ذلك، فإن الحفاظ على مستوى تحليل واحد قلما يكون محل إهتمام؛ لقد عمل معظم هؤلاء الباحثين في مستوى ترابط الأسباب التنظيمية - الفردية، بتفهم، صريح أو غير صريح، مفاده أن ما يحدث هو انعكاس منظم هابط من التقييدات المجتمعية والمؤسسية، خاصة بالنسبة للذين يتبعون الاتجاه الظاهراتي (TUCHMAN, 1978; LESTER, 1980)، وصعود من المستوى الفردي: وتتجلى «الأخبار المصنوعة» على المستوى الفردي، وداخل المنظمات، سواء على مستوى توقع المؤسسات الإعلامية داخل بنية القوة المجتمعية أو الأنماط المقيدة اتساقيا للتفاعل على المستوى الثنائي - الفردي. إلى الحد الذي تكون فيه هذه الأنماط الاتساقية مسلما بها ومبرهنا على وجودها عبر مستويات التحليل، فعند ذلك الحد تكون «الهيمنة» مسلما بها أو مبرهنا على وجودها. فمثلا، يجد (HALL 1973) عبر شرائح

عديدة من المجتمع أنماطا متكررة في انتقاءات الجرائد للصور الفوتوغرافية
الخبرية التي تقوده إلى تسمية إنتقائها بـ «مفرطة التحديد» (أنظر أيضا
(GITLIN, 1978).

في الوقت الحاضر لا يوجد نقد مرضي لمقتربات علم الاجتماع التأويلي
والمادي لدراسة المبلغ من طرف باحثي المدارس المؤسسية أو المهنية
الامبريقية. وما كان هناك من نقد ركز على أساليب البحث الكيفية المستعملة
وعلى الإفتقار إلى قوة التوقع الصريح. إلا أن المقتربات التأويلية قد أعطت
مادة غنية من النتائج المفيدة وفعلا توفر مادة لفرضيات قابلة للإختبار والتي
بإمكان الذين يميلون إلى المقتربات الكمية استعمالها بصفة مثمرة،
وبالصرامة التي تصاحب الفصل المتبصر لمستويات التحليل.

الخلاصة:

لقد كان مسعى هذه الورقة المحاجة بأن الدراسة الصريحة لمستوى
التحليل الذي يعمل وفقه الباحث هي سند لفهم كيف يعمل المبلغ الجماهيري؛
ومن ناحية ثانية، فإن دراسة ما يحدث في مستوى تحليلي واحد فوق وواحد
أسفل مركز الإهتمام الأساسي للباحث قد يساعد على كشف الاختلافات
والتشابهات التي تعزز الاستنتاجات الأصلية ولكن يمكن أيضا أن تناقضها.
إن الإهتمام بمستوى التحليل كان إلى حد الآن معروفا أكثر بأبحاث المبلغ
الجماهيري الكمية، ولكن هذا لا يحتاج ولا ينبغي أن يكون كذلك.

الهوامش:

- (1) - «المبلغ في هذه الورقة يفترض فيه أن يغطي جميع مستويات التحليل إلا إذا أُشير إلى عكس ذلك.
- (2) - من ناحية ثانية، على مستوى القصة الخبرية - الفردية وربما بالنسبة لبعض أصناف وسائل الإعلام، قد يكون هذا غير صحيح، إذ وجد (1978) WHITNEY في ملاحظته لقاعة تحرير محطة إذاعية أن قدرا أكبر من القصص لشريط البرقيات الخبرية قد عوّضت بصفة روتينية ما يعادلها من قصص «أقدم منها»، سواء احتوت على معلومات إضافية أم لم تحتو عليها.
- (3) - قد يكون تهجما على الفكرة، ولكن في المقتربات الكمية المطبقة على التشابه البنيوي لتقدير الأخبار عبر وسائل الإعلام، يمكن أن تكون نتائج التشابه مرهونة بشدة بكيف تفسر البيانات. فلنقارن مثلا، (1972) RUSSEL و SASSER مع (1974) SHOWALTER و FOWLER. فبدون شك تقريبا، مع ذلك، أن الفكرة قابلة للنقاش في بعض المقتربات البحثية وحسب؛ وفي العديد من المقتربات البحثية الأخرى، يتم التسليم بتقديم نطاق واسع من المنظورات الايديولوجية، ودرجات عالية من التطابق، و«التوافق» أو الاختلاف. قارن مثلا:
(1965) ELLUL (1973) HALL (1978) NOELLE - NEWANN.
- (4) - كلاهما كانا محررين صحفيين في جريدة قبل أن يعودا إلى الكتابة عن الصحفيين.

المراجع:

* D. CHARLES WHITNEY (1982) "MASS COMMUNICATOR STUDIES Similarity, Difference, and Level of Analysis. in JAMES S. ETTEMA and D. CHARLES WHITNEY (eds): Individuals in Mass Media Organizations: Creativity and Constraint. Sage Annual Reviews of Communication Research, Vol. 10 pp 241 - 254.

** يقصد المترجم بكلمة «المبلغ» (Communicator) كل رجال الاعلام الذين يتولون تبليغ

ALTHEIDE, D.L. (1976) *Creating Reality: How TV News Distorts Events*. Beverly Hills: Sage.

BAGDIKIAN, B. H. (1971) *The Information Machines*. New York: Harper and Row.

BAILEY, G. A. and L. LICHTY (1972) "Rough justice on a Saigon street: a gatekeeper study of NBC's Tet execution film." *Journalism Quarterly* 49: 221-229, 238.

BANTZ, C.R., S. McCORKLE, and R.C. BAADE (1980) "The news factory". *Communication Research* 7, 1: 45-68.

BECKER, L. B., R. BEAM, and J. RUSSIAL (1978) "Correlates of daily newspaper performance in New England." *Journalism Quarterly* 55: 100-108.

COHEN, S. and J. YOUNG (eds.) (1973) *The Manufacture of News*, London: Constable.

DARNTON, R. (1975) "Writing news and telling stories." *Daedalus* 104, 2 (Spring): 175-194.

DIMMICK, J. (1978) "Levels of Analysis in mass media decision-making: a taxonomy and a research strategy." Presented at the Association for Education in Journalism convention, Seattle.

DOMINICK, J., A. WURTZEL, and G. LOMETTI (1975) "Television journalism vs. show business: a content analysis of Eyewitness News." *Journalism Quarterly* 52: 213-218.

DONOHUE, G., P.J. TICHENOR, and C.N. OLIEN (1972) "Gatekeeping: mass media systems and information control," pp. 41-69 in F.G. Kline and P. Clarke (eds.) *Current Perspectives in Mass Communication Research*. Beverly Hills: Sage.

- DUBICK, M. A. (1978) "The organizational structure of newspaper in relation to their metro-politan environments." *Administrative Science Quarterly* 23: 418-433.
- ELLUL, J. (1965) *Propaganda* (K. Kellen, trans.). New York: Knopf.
- FISCHMAN, M. (1980) *Manufacturing the News*. Austin: University of Texas.
- FOWLER, J.S. AND S.W.SHOWALTER (1974). "Evening network news selection: a confirmation of news judgment." *Journalism Quarterly* 51: 712-715.
- GANS, H.J. (1979) *Deciding What's News*. New York: Pantheon.
- GHIGLIONE, L. (ED.) (1973) *Evaluating the Press: The New England Daily Newspaper Survey*. Southbridge, MA: Author.
- GIEBER, W. (1956) "Across the desk: a study of 16 telegraph editors." *Journalism Quarterly* 33: 422-432.
- 1964 "News is what newspapermen make it," pp. 173-181 in L.A. Dexter and D.M. White (eds) *People, Society and Mass Communications*. New York: Free Press.
- GITLIN, T. (1978) "Media sociology: the dominant paradigm." *Theory and Society* 6, 2: 205:53.
- 1980 *The Whole World is Watching*. Berkeley: University of California.
- GOLDENBERG, E. (1975) *Making the Papers*. Lexington, MA: D.C. Heath.
- GOLDING, P. and P. ELLIOTT (1979) *Making the News*. London: Longman.
- HALL, S. (1973) "The determinations of news photographs, " pp. 176-190 in S. Cohen and J. Young (eds.) *The Manufacture of News*. London: Constable.

HIRSCH, P.M. (1977) "Occupational, organizational and institutional models in mass media research," pp. 13-42 in P.M. Hirsch, P.V. Miller, and F.G. Kline (eds.) *Strategies for Communication Research*. Beverly Hills: Sage.

Jones, R.L., V.C. TROLDAHL, and J.K. HVISTENDAHL (1961) "News selection patterns from a state Tts wire." *Journalism Quarterly* 38: 308-312.

LESTER, M. (1980) " Generation newsworthiness: the interpretive construction of public events." *American Sociological Review* 45 (December): 984-994.

LEWIN, K. (1947) "Channels of group life." *Human Relations* 1: 143-153.

McCOMBS, M. and D.L. SHAW (1977) "Structuring the 'unseen environment.'" *Journal of Communication* 26 (Spring): 18-22.

McQUAIL, D. (1969) "Uncertainty about the audience and the organization of mass communication," PP. 75-84 in P. Halmos (ed.) *Sociological Review Monograph No. 13: The Sociology of Mass-Media Communicators*. Keele: University of Keele.

MOLOTCH, H. and M. LESTER (1974) "Accidents, scandals and routines: resources for insurgent methodology," pp. 53-56 in G. Tuchman (ed.) *The TV Establishment*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

NOELLE-NEUMANN, E. (1973) "Return to the concept of powerful mass media", pp. 65-75 in E. Dennis, D. Gillmor, and A. Ismach (eds.) *Enduring issues in mass communication*. St. Paul: West.

PATTERSON, T. (1980) *The Mass Media Election*. New York: Praeger.

POOL, I. and I. SHULMAN (1959) "Newsmen's fantasies, audiences and newswriting." *Public Opinion Quarterly* 23: 145-158.

- ROSHCO, B. (1975) *Newsmaking*. Chicago: University of Chicago.
- SASSER, E. and J.T. RUSSELL (1972) "The fallacy of news judgment." *Journalism Quarterly* 49: 280-284.
- SNIDER, P. (1967) "Mr. Gates revisited: a 1966 version of the 1949 case study." *Journalism Quarterly* 44: 419-427.
- STEWART, K. (1943) *News is What We Make It!* Boston: Harcourt Brace Jovanovich.
- TUCHMAN, G. (1972) "Objectivity as strategic ritual." *American Journal of Sociology* 77 (January): 660-679.
- (1973) "Making news by doing work: routinizing the unexpected." *American Journal of Sociology* 79 (1): 110-131.
 - (1977) "The exception proves the rule: the study of routine news practice," pp. 43-62 in P.M. Hirsch, P.V. Miller, and F.G. Kline (eds.) *Strategies for Communication Research*. Beverly Hills: Sage.
 - (1978) *Making News: A Study in the Construction of Reality*, New York: Free Press.
- WHITE, D.M. (1950) "The 'gate-keeper': a case study in the selection of news." *Journalism Quarterly* 27: 383-396.
- WHITNEY, D.C. (1978) "'Information overload' in the newsroom: two case studies." Ph.D. dissertation, University of Minnesota.
- (1981) "'Information overload' in the newsroom." *Journalism Quarterly* 58, 1: 69-76, 161.
 - and L.B. BECKER (forthcoming) "'Keeping the gates' for gatekeepers: the effects of wire news." *Journalism Quarterly* 59 (Spring).